

كتب بالعربية

موقف الولاة والعلماء والأعيان

والإقطاعيين في فلسطين من المشروع
الصهيوني (١٨٥٦ - ١٩١٤)

نائلة الوعري

بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٢. ٥٦٤ صفحة.

الكتاب في الأصل
رسالة

دكتوراه في التاريخ الحديث
أنجزتها الباحثة البحرينية
نائلة الوعري في لبنان
بإشراف الدكتور حسان
حلاق، متابعاً عملها
في الماجستير عن "دور
القنصليات الأجنبية في
هجرة واستيطان اليهود في
فلسطين ١٨٤٠ - ١٩١٤"
[أنجزت الماجستير في سنة
٢٠٠٦]. وتستند الدراسة
أساساً على سجلات المحاكم
الشرعية ودفاتر الأوقاف
والطابو العثمانية
والمخطوطات والأوراق
الشخصية والمراسلات
والصحف وتقارير القناصل

والمسوحات الجغرافية
والكتب التي أرّخت للفترة
موضوع الدرس.

نقطة البدء هي سنة

١٨٥٦، عهد السلطان

العثماني عبد المجيد

(١٨٣٩ - ١٨٦١) الذي

أطلق برنامجاً إصلاحياً

واسعاً كان له أثره في

ولايات السلطنة، ولا سيما

المقاطعات الجنوبية الغربية

من بلاد الشام، حيث أُلوية

فلسطين الثلاثة: عكا ونابلس

والقدس. وذلك فيما خص

قانون تملك الأجانب، وما

أحدثه من تحولات اجتماعية

وسياسية ومن ضمنها

المشروع الصهيوني.

تُحدد الباحثة لغير

المتخصصين، المصطلحات
الرئيسية المستخدمة في
دراستها، فتعرّف: أ - الولاة،
ويُطلق على الهيئات الحاكمة
المدنية والعسكريين ابتداءً من
السدة السلطانية في إستانبول
مروراً بولاة دمشق وبيروت؛
ب - العلماء، والمقصود
أصحاب العلوم الشرعية من
الفقهاء والقضاة والمدرسين
وعمدة الأشراف ونقبائهم،
الذين عملوا في سلك القضاء
الشرعي والإفتاء والتدريس
والإمامة والخطابة وإدارة
صناديق الأيتام والأوقاف
وغيرها؛ ج - الأعيان، أي
الزعماء المحليين وهم
الشيوخ والوجهاء والنظار
والعمداء؛ د - الإقطاعيون،
وهذا المصطلح يدل على
العسكريين من الفرسان
ممن استحقوا إقطاعاً في
مقابل الخدمات العسكرية
التي يؤدونها للدولة في زمن
الحرب. وتضيف (الكاتبة)
إليهم التجار والسماسرة
الذين جمعوا الأموال واشتروا
الأراضي الشاسعة.
وكذلك تُحدد الوعري
لبحثها نطاقه الجغرافي،

بيع الأرض لغير المسلمين]،
ومن أنشطة القنصليات
الأجنبية، ومن عمليات
السمسرة، ومن المتعاونين،
ومن خلال التحايل على
القوانين من قبيل "تسجيل
الأراضي والعقارات في
وثائق خاصة خارج إطار
الدوائر الرسمية".
تورد الوعري أهم
المشاريع الصهيونية الكبرى
(١٨٤٠ - ١٩١٤) مثل:
مدرسة نيتزر الزراعية في
قرية يازور العربية قرب
يافا بموافقة عثمانية؛
مستعمرة بتاح تكفا على
أراضي قرية ملبس قضاء
يافا (١٨٧٨)؛ مستعمرة
ريشون ليتسيون على
أراض من قرية عيون قارة
(١٨٨٢)؛ مستعمرة زخرون
يعقوب على أراض قرية
زمارين (١٨٨٢)؛ مستعمرة
مشكانوت شأنايم على
أراض من قرية عين كارم.
وحتى نهاية العهد العثماني
توصل اليهود إلى إقامة
نحو ٢٤ حياً استعمارياً
في غربي القدس. وبلغ عدد
المستعمرات اليهودية في
فلسطين حتى سنة ١٩١٤
نحو ٤٧ مستعمرة منتشرة
بين الجليل ومرج ابن عامر

إلى القوى الأجنبية مثل شراء
المسكن والأراضي وإنشاء
بعثات التبشير.
واستغلت الطوائف
اليهودية المحلية الأوضاع
المستجدة لتحسين أحوالها
ومحاولة شراء أراض، ثم
تجذّر المشروع الصهيوني
مع عودة الحكم العثماني إلى
فلسطين (١٨٤٠ - ١٨٥٦)،
ومراعاته الدول الكبرى،
وخصوصاً بريطانيا التي
أخذت على عاتقها "حق
حماية اليهود" إلى جانب
الطائفة البروتستانتية. وقد
أرسلت بريطانيا إلى فلسطين
لجنة فنية بقيت فيها ستة
أعوام مسحت في خلالها
الأراضي من الشمال إلى
الجنوب. وبدأ الترويج الغربي
لفكرة "إعادة اليهود" في
مشاريع استيطان، وكان
المنعطف في سنة ١٨٩٧
حين عُقد أول مؤتمر صهيوني
أقر تشجيع الاستعمار في
فلسطين، وهجرة اليهود
إليها، والسعي للحصول
على اعتراف دولي بشرعية
الاستيطان فيها. فانطلقت
حملة شراء الأراضي بقوة،
والتي كانت قد بدأت في إبان
الحكم المصري مستفيدة من
"الأذونات" [إذ في المبدأ مُنِع

وهو "يمتد على هيئة إسفين
أو خنجر يغوص حده في
جوف الصحراوية بين هضبة
سيناء غرباً ووادي عربة
شرقاً ورأس خليج العقبة
جنوباً، ويرتفع مقبضه
شمالاً إلى منابع نهر الأردن
المنحدرة من قمة جبل
الشيخ، وذلك بين البحر الميت
ومجرى نهر الأردن شرقاً
وشاطئ البحر المتوسط
غرباً"، وتشير إلى أن الألوية
الثلاثة المشمولة بالدرس
شكلت نسبة كبيرة من
أراضي فلسطين التي رسمها
في سنة ١٩٢٠، الاستعماران
الفرنسي والبريطاني والحركة
الصهيونية.

بدايات المشروع

الصهيوني وتجذره

في الفصل الأول ترصد
الباحثة "الجدور الأولى
للمشروع الصهيوني
(١٨٣١ - ١٨٥٦)" فترى
بدايته مع قدوم الحملة
المصرية إلى بلاد الشام،
وفي ظل حكم محمد علي
باشا لها (١٨٣١ - ١٨٤٠)
الذي ساوى بين الطوائف
الإسلامية وغير الإسلامية
(المستأمنين)، فقدم امتيازات

والسهل الساحلي. وتشير
الوعري الى أن الأراضي
المنتقلة إلى اليهود حتى سنة
١٩١٨ كانت في معظمها من
الدولة والملأك الكبار غير
الفلسطينيين، إذ على الرغم
من الإغراءات المادية، فإن
عدداً قليلاً فقط من الفلاحين
والإقطاعيين الفلسطينيين
باع أراضيهم.

وبصورة عامة، فإن
الموقف الرسمي المصري من
بيع الأراضي وبناء العقارات
لرعايا الدول الأجنبية
راوح ما بين التساهل
والتشدد أحياناً بحجة
القواعد الشرعية. وورث ولاية
السلطنة في فلسطين أيضاً
هذا الموقف، وإن حاولوا
التشدد في القدس والمناطق
التابعة لها، وحددوا أسس
البيع والشراء حتى للرعايا
العثمانيين، بينما اتسم
الموقف الشعبي بالرفض
والمقاومة والاحتجاج
على التدخل الغربي في
شؤونهم. وهذا الوضع
لم يمنع وجود متعاملين
وسماسرة "من بعض أبناء
الطوائف المسيحية واليهودية
المحلية المتمتعين بالجنسية
العثمانية، وبعض أعيان
المواقع المأهولة الفلسطينية

البدوية والريفية والمدنية"
الذين انخرطوا في سياسة
النفوذ والحماية والربح
المادي، مثل متسلم القدس
أحمد دزدار، وكان كرمه
الشهير أول قطعة أرض تم
شراؤها في فلسطين عامة،
والقدس خاصة، لإقامة حي
استيطاني بموجب فرمان
سلطاني في سنة ١٨٥٤.

موقف الولاية

واستغلالاً، ولم يُفعل في
الأراضي الفلسطينية إلا
في سنة ١٨٦٩، وذلك بعد
صدور قانون تملك الأجانب
بعامين، بهدف ضبط
وتنظيم انتقال الأراضي،
وأقرت مجموعة إجراءات
للحد من الهجرة والتملك.
وفي سنة ١٨٧٤ ألحقت
القدس بالعاصمة إستانبول
من أجل الإشراف على ما
يجري فيها. وكان السلطان
عبد الحميد الثاني متشداً
في مواجهة محاولات شراء
الأراضي، ورفض المشاريع
الإستيطانية التي قدمها
المسؤولون الأوروبيون له
لتوطين اليهود في فلسطين،
كما أن السدة السلطانية
ساعدت الأهالي على البقاء
في أرضهم والمواجهة.
وحين كانت السلطنة تراوغ
وتهادن الدول الأجنبية،
فقد تم ذلك وفقاً لأوضاعها
الداخلية وأزماتها. والنتيجة
كانت مزيداً من المهاجرين
والأذونات الخاصة بشراء
الأراضي، وكان للصدر
الأعظم [رئيس الوزراء]
مهمة الإشراف على هذه
الشؤون. وفي المحصلة لم
يختلف موقفه عن الإرادة
السلطانية إلا حين تم خلع

تعرض الباحثة في
الفصل الثاني "موقف السدة
السلطانية (الولاية) من
المشروع الصهيوني"، ولا
يبرز موقف حاسم وقاطع
منه، إذ ارتبط الأمر دائماً
بحركة التاريخ العثماني
وتطورات وموقع الولاية في
السلم الإداري. وفي إبان
فترة الدراسة (١٨٥٦-
١٩١٤) التي توالى فيها
على الحكم خمسة سلاطين،
راوح الموقف العام ما بين
رفض المشروع الصهيوني
ومقاومته وبين مهادنته.
ففي إطار المواجهة صدر
في سنة ١٨٥٨ أول قانون
مدني عثماني يُعالج
شؤون الأراضي في الدولة
العثمانية حيازة وتصرفاً

بوجه المهاجرين اليهود المخالفين لشروط الإقامة، وأبطل عقود شراء الأراضي الخاصة بهم، وشجّع السكان على الصمود ومقاومة إغراء المال. كما وقف قائم مقام طبرية الأمير أمين أرسلان إلى جانب أهالي قرية لوبيا وبدو الدلاقة والزبيد في معركتهم ضد الحركة الصهيونية، ورفض شكري العسلي، قائم مقام الناصرة، في سنة ١٩١٠، المصادقة على صفقة بيع أراضي قرية الفولة البالغة ٩٠٠٠ دونم، والتي كان قد أبرمها الياس سرسق مع جوش هانكين، مندوب الشركة الصهيونية "تطوير أراضي فلسطين"، بخلاف رغبة والي بيروت، راشد باشا، الذي أيّد الصفقة، فتمّت لاحقاً في بيروت بعد مغادرة العسلي منصبه وانتخابه نائباً عن دمشق في مجلس المبعوثان. ومن الأماكن المهمة التي كانت مسرحاً للمواجهة بين الحكومات المحلية في طبرية وجنين والحركة الصهيونية "جسر الجامع" القائم إلى الجنوب من بحيرة طبرية، فقد عمدت تلك الحكومات إلى إقامة قلعة عسكرية لمنع

١٨٦٩، وعلى إعمار المواقع والأراضي الآيلة للخراب، كي لا تكون هدفاً للشركات والمؤسسات الصهيونية وأخذها ذريعة لإعمارها، كما كان على اتصال دائم بالألوية الفلسطينية وبالعاصمة العثمانية عبر شبكة التلغراف، لمتابعة كل ما يستجدّ. أمّا بعض ولاية بيروت فساندوا المشروع الصهيوني، مثل راشد باشا الذي تواطأ مع آل سرسق والتويني والتيان لشراء أراض في عكا ونابلس، ثم نقلها إلى ملكية الحركة الصهيونية في صفقات متفرقة، وكانت أراضي قرية الفولة الواقعة وسط مرج ابن عامر فاتحة استهداف أخصب سهول فلسطين الداخلية.

وتشير الباحثة إلى أن حكام المقاطعات، في معظمهم، كانوا من غير الفلسطينيين، وكان يجري تغييرهم باستمرار تحسباً لإقامتهم علاقات وثيقة مع السكان المحليين، وأغلبيتهم نفذت أوامر الدولة. فرؤوف بك، متصرف القدس (١٨٧٦ - ١٨٩٩)، ذو الأصول البوسنية، وقف

السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) وتسلم "الاتحاد والترقي" الحكومة، ثم انحيازه إلى المشروع الصهيوني. وفي تقويم عام تعزو الباحثة فشل القرارات والفرمانات العثمانية في وقف الهجرة والاستيطان إلى الأسباب التالية: مداخلات السفراء الأجانب في الأستانة والقناصل الأجانب في القدس؛ فساد الجهاز الإداري في متصرفية القدس؛ تملص اليهود المستمر من القيود والتحاييل على القوانين من خلال الاستعانة بالحماية الأجنبية.

وكان للولاة والحكّام دور تنفيذي مباشر وفعال على الأرض، ترصده الباحثة وتحدده تبعاً لمصادرها التاريخية: فولاة صيدا [المدينة الرابعة في قائمة ولايات بلاد الشام إلى جانب الشام وحلب والقدس الشريف] كانوا حازمين ومتشددين في مسائل الهجرة والاستيطان وشراء الأراضي. وكذلك فعل والي دمشق، لا بل بذل وسعه للحد من المشروع الصهيوني، فأشرف على عمليات المسح والتسجيل التي بدأت في سنة

بيع الأراضي، إذ يحظر، عملاً بقانون تملك الأجانب، إقامة أي مشاريع أجنبية بالقرب من قلاع الجيش. بيد أن هذه المواقف الحازمة سرعان ما تبدلت ما إن أطيح بالسلطان عبد الحميد الثاني (١٩٠٩)، وتسلّم "الاتحاد والترقي" مقاليد الحكم. وقد أشارت الصحافة المقدسية في سنة ١٩١٢ إلى أعمال جودت باشا، متصرف القدس، التي سهّلت شراء الأراضي، ونددت كذلك بانحياز متصرف لواء القدس الجديد، مهدي بك، إلى الحركة الصهيونية. وانعكس تراخي حكومة "الاتحاد والترقي" مع الحركة الصهيونية على أداء الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية، ولا سيما دوائر الطابو. غير أن الحرب الكونية الأولى (١٩١٤) حملت تبديلاً في الموقف العثماني، إذ أغلق جمال باشا، القائد العام للجيش الرابع، المكاتب القنصلية الراحية للمصالح الأجنبية والمشروع الصهيوني، باستثناء الألمانية والنمساوية، ووضع المستوطنين بين خيار الرحيل عن المقاطعات الفلسطينية، أو أخذ الجنسية

العثمانية واتباع الأوامر العسكرية القاضية بإخلاء المواقع الساحلية والتوجه نحو الداخل، وبنتيجة ذلك تقلّص عدد المستوطنين اليهود.

موقف العلماء

تناولت الباحثة في الفصل الثالث "موقف العلماء من المشروع الصهيوني"، وهم تلك الفئة القليلة من علماء الشريعة صاحبة التأثير المعنوي في الناس من خلال الخطب والتصريحات والجهر بالرأي، ورفع العرائض وقيادة الاحتجاج والمواجهات ضد المشروع الصهيوني والاعتراض على عمليات بيع الأراضي والسعي لإفشالها في دوائر الطابو. وانضم إلى ركبهم لاحقاً مجموعة من المثقفين الحديثين المتخصصين بالطب والهندسة والرياضيات والإدارة والمحاماة والأدب والزراعة، وهؤلاء شغلوا مراكز حساسة في الإدارة العامة والخاصة مثل القائمقاميات والبلديات والطابو والمدارس والمحاكم والقنصليات والصحف

والمستشفيات والوكالات التجارية والشرطة والجيش. وقد تتبع الوعري مواقفهم وأنشطتهم وأوردت أبرز وجوههم مثل: أحمد سامح راغب الخالدي (١٨٩٥-١٩٥١)، متخرج من كلية الصيدلة في الجامعة الأميركية في سنة ١٩١٧، وخدم في الجيش العثماني، وعمل في حقل الصيدلة والتعليم. شكّل جمعية في سنة ١٩١٣ ضمت أربعين طالباً فلسطينياً بهدف الدفاع عن القضية الفلسطينية في المحافل الدولية؛ أحمد عارف الحسيني (١٨٧٣ - ١٩١٧)، من مواليد غزة، خطيب وإمام، كان عضواً وممثلاً لمتصرفية القدس في مجلس المبعوثان. ندد في خطبه ومقالاته بالمشروع الصهيوني، ونبّه إلى أخطاره على الدولة العثمانية؛ أسعد الشقيري (١٨٦٠ - ١٩٤٠) من مواليد عكا، مجاز من الأزهر الشريف، ووثيق الصلة بالسلطنة، ولذا عُين مفتياً للجيش العثماني الرابع في سنة ١٩١٤. كان مناوئاً للحركة الوطنية، ويتهمه بعض الروايات بالتواطؤ

في القدس، عمل في سلك التدريس ولُقّب بـ "خطيب فلسطين"؛ محمد الشنطي (أُعدم في سنة ١٩١٦ على يد جمال باشا) صحافي تولى تحرير جريدة "الإقدام" الأسبوعية في القاهرة؛ محمد موسى المغربي (توفي في سنة ١٩١٥)، محرر صحيفة "المنادي" الذي هاجم في مقالاته الحكومة العثمانية والسماسة والمتعاونين مع الصهيونيين؛ نجيب نصار (١٨٦٥ - ١٩٤٨)، ذو الأصول اللبنانية، أسس في حيفا صحيفة "الكرمل" (١٩٠٨) منبراً لفضح الصهيونيين وأساليبهم في شراء الأراضي؛ نظيف الخالدي (توفي في سنة ١٩١٦)، المهندس الذي حاول وفشل في أن يقرب بين زعماء الحركة الصهيونية وبعض الشخصيات الوطنية الفلسطينية؛ يوسف ضياء الدين محمد علي الخالدي (١٨٤٢ - ١٩٠٦)، المقدسي والمثقف المدرك لأبعاد المشروع الاستيطاني.

موقف الأعيان

يفحص الفصل الرابع

والحقوقي والخطيب، صاحب المواقف الجريئة ضد خطر الصهيونية؛ طاهر مصطفى الحسيني (١٨٤٢ - ١٩٠٨) المقدسي، والمفتي الذي حذّر من نشاط الحركة الصهيونية في بيت المقدس، ولا سيما شراء الأراضي؛ عبد الله محمد عبد الله مخلص (١٨٧٨ - ١٩٤٧)، تولى منصب مدير الأوقاف العامة في القدس بتكليف من الحاج أمين الحسيني نظراً إلى مواقفه المتشددة ضد المشروع الصهيوني. وإلى جانب هؤلاء تذكر الوعري أسماء وسير كل من: علي النشاشيبي (١٨٨٣ - ١٩١٦)، من أنصار النزعة العربية؛ فريد محمد إبراهيم العنبتاوي (١٨٦٥ - ١٩٦٠)؛ عيسى العيسى، مؤسس جريدة "فلسطين" في يافا (١٩١٠)، والتي كرست صفحاتها للتنديد بالاستيطان وعمليات البيع؛ كامل طاهر الحسيني (توفي في سنة ١٩٢١) رجل الدين والمفتي، ويؤخذ عليه "مواقفه السياسية المعتدلة" من المخطط الصهيوني؛ محمد إسعاف النشاشيبي، من مواليد سنة ١٨٨٥

مع الحركة الصهيونية؛ إيليا زكات (توفي في سنة ١٩٢٦) الذي عمل في الطباعة وأصدر جريدة "النفير العثماني" التي فتحت صفحاتها لمقالات مأجورة تؤيد الاستيطان؛ حنا عبد الله العيسى (توفي في سنة ١٩٠٩)، وهو من رؤاد الحركة الثقافية الفلسطينية في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. أصدر مجلة أدبية تناولت القضايا السياسية، فهاجم المشروع الصهيوني والتسهيلات التي قدمتها الحكومة العثمانية للاستيلاء على الأراضي العربية؛ راغب الخالدي (١٨٦٦ - ١٩٥٢)، مؤسس المكتبة الخالدية؛ روجي الخالدي (١٨٦٤ - ١٩١٣) الدارس في السوربون، والذي عُين قنصلاً عاماً للدولة العثمانية في مدينة بوردو الفرنسية. حذّر في كتاباته من الهجرة والاستيطان الصهيونيين؛ سعيد جار الله، ناشر صحيفة "المنادي" التي جعلت هدفها فضح المشروع الصهيوني وأعوانه من سماسة ومتعاونين؛ سليمان التاجي الفاروقي (١٨٨٢ - ١٩٥٨)، الأزهري

”موقف الأعيان من المشروع الصهيوني“، والمقصود بهم الشيوخ والزعامات المتنفذة ووجهاء العشائر والقبائل والحمايل والعائلات في المواقع البدوية والريفية والمدنية، في فترة شهدت فلسطين فيها تطورات إقتصادية واجتماعية بفعل حل نظام الإقطاع في سنة ١٨٩٣، وتغلغل رأس المال وارتباط السوق المحلية بالعالمية وظهور فئة رأسمالية جديدة امتلكت مع الأعيان القداماء موارد إقتصادية مهمة منها الأرض الزراعية الخصبة. وقد عملوا في الصناعة والتجارة وتطوير قطاع الخدمات، وعلى هذا النحو تحكّموا في مفاصل الاقتصاد المحلي. وتدرج الباحثة جدولاً يُظهر حجم مُلْكيات الأعيان في المقاطعات الفلسطينية الثلاث: عكا ونابلس والقدس، وهم ينتمون إلى عائلات: آل الشكعة والنشاشيبي والحسيني واللحام والفزا والبيطار والسعيد والأحمد والعبوشي والعلمي وأبو غوش، إلخ. ولتأثيرهم الكبير في الحياة العامة، أشارت المكاتبات

الرسمية إليهم بصفتهم الأكابر والوجهاء والمتكلمين والمعتبرين والمشايخ وأهل الرأي وأصحاب الحل والعقد والزعماء والرؤساء والذوات والوجوه، ويشار إليهم في السجلات بتعبير ”أصحاب الدراية“.

وفي الواقع، لم يكن لهذه الفئة الاجتماعية ذات التكوين الطبقي الرأسمالي موقف موحد وحاسم، ولذا، تجهد الوعري في تمييز مواقفهم بحسب التراجم المتداولة. فتقدم بعض النماذج مثل: أحمد آغا فضل الدين الدزدار (توفي في سنة ١٨٧٢)، المتحدر من أسرة العسلي المقدسية الشهيرة، وورث ثروة طائلة وتقلّب في مناصب مدنية وعسكرية كثيرة. باع في سنة ١٨٥٤ بستانه للثري اليهودي موسى منتفيوري؛ إسماعيل طاهر الحسيني (١٨٦٠ - ١٩٤٥)، من مواليد القدس، التحق بالسلك الوظيفي وتبنّى فكرة التفاهم مع الحركة الصهيونية؛ حافظ بك السعيد (١٨٤٣ - ١٩١٦)، من مواليد يافا، عمل في خدمة الدولة العثمانية وتنبّه لخطورة المشروع

الصهيوني، فطالب في سنة ١٩٠٩ بإغلاق ميناء يافا أمام الهجرة؛ خليل أفندي بسيسو (١٨٦٠ - ١٩٣٩)، من غزة، عدّ أول من أدخل الجرّار (التراكتور) إلى العمل الزراعي في سبيل تدعيم الاقتصاد المحلي في مواجهة المشروع الصهيوني؛ رشيد سليمان النشاشيبي، من أعيان القدس، الذي أظهر موقفاً مهادناً من الحركة الصهيونية؛ سعيد أحمد الحسيني (١٨٧٨ - ١٩٤٥)، المقدسي وواحد ممّن حاربوا الحركة الصهيونية وبيّنوا خطرها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي؛ طنوس قعوار (١٨١٩ - ١٨٨٨) من الأثرياء في التجارة، وهو من سهّل في سنة ١٨٧٠ نقل أراض من مرج ابن عامر إلى آل سرسق الذين باعوها بدورهم إلى الحركة الصهيونية؛ عثمان سليمان النشاشيبي، من مواليد القدس في سنة ١٩١٢، وقد مثل مدينته في مجلس المبعوثان، وعارض بشدة شراء الأراضي وبناء المستوطنات. وترى الباحثة أن مواقف الأعيان انحصرت في ثلاثة

التي حصلوا على أكثرها من المزايدات التي تجريها الدولة بعد عجز الفلاحين عن سداد الضرائب. وأيضاً ملكية آل عبد الهادي، والبالغة نحو ٥٠٠,٠٠٠ دونم، وتميزت هذه الأسرة بنقل ولائها إلى مَنْ يملك السلطة حفاظاً على مصالحها، وانخرط أفرادها بعد حركة الإصلاحات والتحديث في السلطنة في سلك الوظائف الحكومية والأهلية. وهناك ملكية آل التّيّان المتكونة من تجارة الأرض والسمسرة، وبلغت نحو ١٠٠,٠٠٠ دونم موزعة في عدة أماكن. وفي عودة إلى المواقف نجد السلطان عبد الحميد معارضاً للمشروع الصهيوني وحافظاً للأراضي إلى أن جرى خلعه، وإلحاق ملكية "الجفتك" بوزارة المالية تحت اسم "الأراضي المدورة"، والتي طرحتها الحكومة العثمانية لاحقاً للبيع لحلّ أزمته المالية، ونجحت الحركة الصهيونية مع نهاية سنة ١٩٣٠ في الاستحواذ على ٧٤٢,٠٠٠ دونم منها، وضمنها ١٠٠,٠٠٠ دونم قدمتها لهم حكومة الانتداب البريطاني في برة قيسارية.

عملية بيع وشراء وتفرض القائمين بها.

موقف الإقطاعيين

يرصد الفصل الخامس "موقف الإقطاعيين من المشروع الصهيوني"، وهم فئة كبار ملاك الأراضي المحليين والوافدين على تباين استثماراتهم الاقتصادية واندراجهم في السوق العالمية. ولهذا الغرض تحصي الباحثة الملكيات وحجمها مع جدول دقيق بها، وأبرزها "الجفتك العثماني" أي ملكية السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩) التي قاربت نحو ٢,٥٠٠,٠٠٠ دونم، وتركزت في المناطق الحدودية القريبة من مصادر المياه ومشارف الصحراء، وتُبرز على أنها "ملكية دفاعية حتمتها الأخطار الاستعمارية"، ولا سيما إزاء فلسطين، وقد حاولت الحركة الصهيونية وضع اليد عليها منذ عزل السلطان في سنة ١٩٠٩. ثم هناك ملكية اللبنانيين الإخوة سرسق لأكثر من ٨٠٠,٠٠٠ دونم من الأراضي الخصبة

أقسام: الأول، "المعارضة والتصدي" وهو الغالب، وعبروا من خلاله عن قلقهم في ساحات عملهم: أروقة مجلس المبعوثان ومجالس الإدارة والبلديات والصحف والمؤتمرات، وبدلوا المال للحدّ من تغلغل المشروع الاستيطاني في بلدهم؛ الثاني، موقف "المهادنة والاعتدال"، وتبناه قلة، وقد أخطأوا في ظنهم أن التفاهم مع زعماء الحركة الصهيونية في فلسطين ربما يحدّ من آثار مشروعهم، فأجروا اتصالات ومراسلات ولقاءات، هم ومن جاراتهم من أعضاء حزب اللامركزية العرب مع ممثلي الصهيونية، ووضعوا معهم لهذه الغاية خططاً وبرامج ومقترحات؛ الثالث، موقف "المسايرة والانحياز"، وأربابه السماسرة وتجار الأراضي المنخرطين في ركاب المشروع الاستيطاني بغية الربح المادي، ولا سيّما مع ارتفاع أسعار الأراضي ووجود أزمة مالية شديدة، وفي ظل تواطؤ بعض الموظفين في دوائر الأوقاف والطابو. هذا، وكانت الصحافة الفلسطينية تتابع ما يجري بدقة وتندد بكل

والترقي "السلطة، والتي قدمت التسهيلات للهجرة وشراء الأراضي والاستيطان. وبذل العلماء وسعهم لمقاومة هذا المشروع، بينما انقسم الأعيان بشأنه. أما أصحاب الملكيات الكبيرة فانجزوا وراء الربح المادي وباعوا إقطاعاتهم ومعها ضميرهم وشرفهم.

عفيف عثمان
باحث وكاتب لبناني

تنوع التكوينات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع الفلسطيني، التي حالت دون قيام جبهة قوية في وجه المشروع الاستعماري، فإن هذا الأمر أضفى حيوية على حركة المعارضة، وساهمت هذه المعارضة القوية في صد الحركة الصهيونية إلى حين عزل السلطان عبد الحميد الثاني وتولي جمعية "الاتحاد

أما آل سرسق وعبد الهادي والتيان فسهلوا للصهيونيين شراء الأراضي والاستيطان، ولم ينجحوا في نقل جميع الملكيات إلا بعد سنة ١٩٠٩ بسبب القوانين السابقة التي وضعتها الدولة العثمانية كانت تفرض الشروط وتضع العراقيل أمام التسجيل في دفاتر الطابو. في ختام دراستها ترى الوعري أنه على الرغم من

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مذكرات محام فلسطيني

حنا ديب نقارة

محامي الأرض والشعب

تحرير

عطا الله سعيد قبطي

١٢ دولاراً

٣٨٥ صفحة